هذه التوصيات، ما يلي:

نصت التوصية الاولى على انه «يتوجب علينا ان نعلن ان المعلومات التي حصلنا عليها تجعلنا على يقين من ان جميع البلدان، ما عدا فلسطين، لا يمكن الاعتماد عليها في اعداد مساكن لليهود الذين يرغبون في ترك اوروبا او يرغمون على تركها». وتتعلق التوصية الثانية بهجرة اليهود الى فلسطين، وقد تضمنت السماح لمائة ألف يهودي بالهجرة الفورية من اوروبا الى فلسطين. وتناولت التوصية الثالثة مبادىء الحكم، فاشارت الى انه لا يمكن اعتبار الارض الفلسطينية عربية صرفة او يهودية صرفة، فلا «دولة عربية ولا دولة يهودية» بل «ان تصبح فلسطين في ظل ضمانات دولية»؛ وقد اوصت اللجنة بابقاء فلسطين تحت الانتداب ريثما تتلاشى حالة العداء القائمة بين العرب واليهود والى ان يتسنى عقد اتفاق توضع بموجبه تحت وصاية الامم المتحدة». وتناولت التوصية الرابعة مسألة ابقاء الانتداب ووصاية الامم المتحدة. وتناولت التوصية الخامسة امر المساواة في مستوى المعيشة، وقد جاء فيها: «نوصي بلزوم قيام الدولة، سواء أمنتدبة كانت ام وصياً. ان تقدم العرب الاقتصادي والعلمي والسياسي في فلسطين يجب ان يكون مساوياً لتقدم اليهود في هذا المضمار». وعالجت التوصية السادسة مشكلة الهجرة، ومما جاء فيها: «ان على ادارة فلسطين، مع ضمان عدم الحاق الضرر بحقوق ووضع جميع فئات الاهالي الاخرى، ان تسهل هجرة اليهود في احوال ملائمة». وتتعلق التوصية السابعة بسياسة الاراضي، وقد جاء فيها: «[ينبغي] الغاء القوانين المتعلقة بانتقال ملكية الاراضي لسنة ١٩٤٠، واستبدالها بقوانين تستند الى سياسة حرة في بيع الاراضي وايجارها والانتفاع منها، بغض النظر عن الجنس او الملة او العقيدة». وتعالج التوصية الثامنة امر التطور الاقتصادي، زراعياً وصناعياً، على نطاق واسع، لتمكين البلاد من استيعاب مهاجرين جدد ولرفع مستوى المعيشة فيها. وتتطرق التوصية التاسعة الى التعليم بحيث يصبح الزامياً موحداً بين العرب واليهود ليصار الى التوفيق بين هذين الشعبين. اما التوصية العاشرة فتتطرق الى الحاجة الى استتباب الامن والسلام في فلسطين[٩١].

يلاحظ في هذه التوصيات الانحياز التام للمطالب الصهيونية. فمن توصية اللجنة بهجرة مائة ألف يهودي في الحال، والتي جاءت مطابقة لما طالب به ترومان، الى الزعم بانه لا ملجأ لليهود سوى في فلسطين، مع العلم ان مساحات الامبراطورية البريطانية والولايات المتحدة واسعة، الى توصية اللجنة بالا تكون فلسطين دولة عربية، أو يهودية، والا يقوم اي نظام دستوري يعطي الاغلبية سلطة الحكم، وهذا الامر مخالف للعدالة وللمادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم التي تعترف بجدارة البلاد العربية المنسلخة عن السلطنة العثمانية بالاستقلال.

ومن المفارقات في هذه التوصيات تسهيل الهجرة اليهودية ومراعاة حقوق باقي السكان وعدم الاضرار بهم، وهو امر غير واقعي. ولقد سبق للحكومة البريطانية، في كتابها الابيض العام ١٩٣٩، الاعتراف بان الهجرة اليهودية قد اضرت باوضاع الفلسطينيين الاقتصادية ضرراً بالغاً. ومن المفارقات الاخرى توصية اللجنة بالغاء قانون الاراضي واطلاق حرية بيعها لليهود، وهو امر مخالف لتوصيات اللجان السابقة التي اوضحت مدى الخطر المحدق بالفلسطينيين، في حاضرهم ومستقبلهم، جراء استمرار انتقال الاراضي العربية الى اليهود.

وخلاصة القول، ان هذه التوصيات نسفت الكتاب الابيض وتنكرت لجميع الحقائق